

اليورو : ما هي شروط البقاء على قيد الحياة ؟ تحليل معمق

اجتماع المجلس الأوروبي في 28 و 29 يونيو 2012 أسفر عن اتخاذ القرارات التي كانت نتيجة لمفاوضات سابقة بين الحكومات. وهذا يعد قطيعة مع الماضي حيث كانت مقترحات الثنائي الفرنسي/الألماني مترابطة وملزمة وتم تبنيها من قبل الدول الأخرى مع بعض التعديلات. هذه المرة الإيطالي ماريو مونتي والإسباني ماريانو راخوي دافعا بقوة عن التدابير التي يرحب أن تقلل من الضغط على سندات الخزانة فيهما. وتمكن الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند من الدفع بفعالية بفكرة إضافة "ميثاق من أجل تحقيق النمو والتوظيف" للمعاهدة الأوروبية من أجل زيادة الاستثمار وتشجيع فرص العمل وجعل أوروبا أكثر قدرة على المنافسة. وينبغي على الإطار المالي المستقبلي المتعدد تعزيز هذا الهدف في السنوات المقبلة.

ومن أجل كسر الحلقة المفرغة بين البنوك والدول، سيتم إنشاء آلية للرصد فريدة من نوعها تدار من قبل البنك المركزي الأوروبي. ورغم تحفظ المستشار الألمانية (أنجيلا ميركل) على آلية الاستقرار الأوروبي (MES) إلا أن هذه الآلية سيكون لديها القدرة على ضخ الأموال مباشرة في البنوك. صندوق الإنقاذ الأوروبي (FESF) كلف بدعم البنوك الإسبانية التي حين دخول آلية خطة (MES) حيز التنفيذ، بعد الضوء الأخضر الذي اعطته المحكمة الألمانية كارلشرو في 12 سبتمبر 2012 وموافقة جميع الحكومات الأوروبية الموقعة على هذه المعاهدة. ويمكن لصندوق الإنقاذ الأوروبي (FESF) وآلية الاستقرار الأوروبي (MES) التي سيبدأ العمل بها نهاية العام، شراء سندات خزانة الدول الأعضاء في ظل ظروف معينة، والعودة إلى ميزانية متوازنة وتدابير الحد من العجز المالي.

خصائص وشروط عمل آلية الاستقرار الأوروبي MES لا تزال تخضع لمقترحات متضاربة بشأن تحويل هذه المؤسسة إلى بنك أو هيكل أو في شكل صندوق للثروة السيادية، مع القدرة على تلقي الودائع. هذا هو الموقف الفرنسي الذي تم رفضه من قبل ألمانيا. الميزة التي اظهرتها هذه الأزمة هو أنها سلطت الضوء على أوجه القصور في الاتحاد النقدي الأوروبي، من دون التقارب الاقتصادي والمالي والضريبي.

انه من غير المعقول أيضا أن البنك المركزي الأوروبي يقوم بعملية إعادة التمويل للبنوك وخلق النقود من الدرجة الأولى دون ان يتمتع بسلطات رقابية وإقرار العقوبات على البنوك الوطنية في حالة المخالفة والتي تقع تحت السلطة الوحيدة لدولها. البنك المركزي الأوروبي حاليا يتولى دور رجل الاطفاء العاجز عن منع تجاوزات الدين العام والديون الخاصة.

مصممو العملة الموحدة تناسوا اما عن جهل أو عن طريق التسرع، أسس قيمة العملة ونظام تأسيسها. وانه من المؤسف خلال هذه الأزمة، ان القليل من المتخصصين عبروا في وسائل الإعلام. وصحيح أيضا ان عددهم قليل. الأقسام المتخصصة في الجامعات في مجالات التمويل والنقود والبنوك كانت انتقائية للغاية. معظم خريجوها يختارون وظائف في مجال الخدمات المصرفية وهم غير مستعدين للتحديث بسوء عن ارباب عملهم.

الاساتذة الجامعيون ليس لديهم خبرة في مجال الأعمال التجارية والدولية حتى يمكنهم إعطاء تحليل شامل مثل ما أعطاه متخصصون من امثال جي. ام. كينز JM. Keynes، و سميث، A. Smith و ريكاردو D. Ricardo و كارل ماركس K. Marx و وفالراس L. Walras خبراء الاقتصاد المعاصر يجب عليهم التغلب على الافراط في التخصص والانفرادية في التفكير وإعطاء الاقتراحات والعناصر المناسبة لإمداد صانعو السياسات بأنسب الحلول. وإذا كان أخذوا في الاعتبار تحليل كارل ماركس K. Marx خلال سنوات الثمانينات فيما يتعلق بخلق فائض القيمة في القطاع الإنتاجي وتوزيعه في القطاع التجاري، فان عليهم تركيز عملهم على تعزيز الصناعة وليس الخدمات. وكان عليهم الاخذ بعين الاعتبار التحليل الذي يعطي الاولوية للعمل الانتاجي وتخفيض العمل الغير انتاجي.

الأخطاء في التقديرات طوال هذه الأزمة تجلت في مواقف اظهرت محدودية الأيديولوجيات العقائدية التي تعود الي الماضي. الديالكتيك (ثنائية الجدل والجدل المضاد) وهي الصراع بين الأضداد. والأزمة الراهنة تفرض تجاوز الجدران. لقد بدا واجبا الجمع بين الإنصاف والعدالة الاجتماعية والكفاءة الاقتصادية. لقد دعمت لمدة 25 عاما الشركات الصغرى والمتوسطة الحجم، على حد سواء في التنمية على الصعيد الوطني والدولي في 53 بلدا. وهي مساهمة متواضعة لزيادة مبيعاتها وأرباحها، وساعدتها في التوظيف وتدريب عامليها.

رجال الأعمال يعرفون مشاكلهم ولكن ليس لديهم الأدوات التحليلية لتكوين وإظهار رؤيتهم الاستراتيجية. اما المشغلين في الأسواق المالية، فان الان غرينسبان كان محقا في وصفهم بالطائشين، وماريو دراغي كان على حق عندما نعت مخاوفهم بالغير عقلانية. في الواقع جهلهم السياسي وأخطائهم في الحكم انعكست في عدم انتظام المؤشرات اليومية في البورصة. وكيف يمكن لنا أن نتصور أن رؤساء الدول والحكومات والبنك المركزي الأوروبي "لا يستخدمون آخر ورقة لإنقاذ اليورو" وهذا يعني اللجوء الي المطبعة لإصدار مزيد من العملة. رغم ان ذلك يعد ميزة للقوى الاقتصادية التي تخلق الامتيازات المالية وتوزعها على الكوكب بأسره. أصول الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي الآن تصل إلى 2.8

تريليون يورو، ما يقارب ثلاثة أضعاف مقارنة بربيع عام 2007. وهذا يعني ان خطط التسهيلات الكمية أخذة في الازدياد. وهذا ما قرره السيد برنانكي رئيس البنك المركزي الامريكي يوم 13 سبتمبر 2012، بعملية ثالث للتيسير الكمي QE3.

بنك انجلترا أطلق موجة ثالثة لشراء سندات خزينة الزامية بمبلغ (385 مليار جنيهه استرليني) ما (يعادل 485 مليار يورو) من خلال ثلاثة عمليات. نتائج بنك انجلترا تضاعفت خمس مرات تقريبا في الفترة ما بين مايو 2007 و 2012. وحتى البنك الوطني السويسري تحول الي طباعة مزيد من العملة. والهدف هو منع الفرنك السويسري من الارتفاع والحد من التضخم. ومع اصدار 435 مليار فرنك سويسري (ما يعادل 362 مليار يورو) من الأصول النشطة، فان نتائج وحصيلة البنك الوطني السويسري قد تضاعفت بمعدل 4.1.

تدخل البنك المركزي الأوروبي وهو إفتراضي، يمكن أن يعمل على تهدئة الأسواق، ولكن لا يحل المشاكل الهيكلية المتصلة بضعف التصنيع في جنوب أوروبا وعدم القدرة على المنافسة. خلافا لآراء غير المتخصصين في العملة، البنك المركزي ليس لديه حدا أقصى لإصدار العملة، طالما ان سلطته لإصدارها ليست محل نزاع. العملة تلعب الدور الجوهري والخارجي، لأنها تتمتع بضمان الدولة وتفرض نفسها على الجميع وتزداد كما مع الأنشطة الاقتصادية والمالية.

هذا الحق السامي للدولة في سك العملات يمكن التشكيك به إذا هددت ملاءتها. ولذلك فمثلا في الولايات المتحدة واليابان والمملكة المتحدة، عندما تستمر البنوك المركزية في شراء الدين الحكومي، فان هذا يعني طبع المزيد من اوراق العملة. الأسواق والمستخدمين سوف يستمرون في عقد الصفقات وادخار العملة. وللقيام بذلك هناك شرطان ضروريان:

1. ان تكون عملة قابلة للتحويل على الصعيد الدولي، واذا لم تكن جميع النقود مغطاة، بقيمتها الحقيقية، فان ذلك سوف يترجم في تضخم كبير.
2. أن تكون جزءا من نادي القوى الاقتصادية الكبرى، مع القدرة النظرية لسداد مستحقات الدائنين بشكل غير محدودة تقريبا.

وكانت تاريخ العملة الورقية والسيولة النقدية ليس هادئا. جون لو J. LAW (1671-1729)، الاقتصادي والمصرفي الاسكتلندي الذي اصبح وزير المالية لمملكة فرنسا، كان أول من أدخل استخدام العملة الورقية بدلا من العملة الحديدية (الذهب والفضة). واعتبر ان العملة كوسيلة للتبادل ولا تمثل الغنى في حد ذاتها. والثروة الوطنية تعتمد على التجارة.

وكان رائداً في اطلاق اول عمليات للتداول للبورصة وتحقيق اصدارات كبيرة للأسهم. لكن فشله يرجع إلى إشارات نقدية ضخمة وغير مادية، زاد من حدتها عدم قابلية العملات الوطنية للتبديل دولياً والسلطة المركزية كانت في موقع المنافسة مع استمرار تأثير الاقطاعات المحلية.

مصممو العملة الأوروبية الموحدة وقعوا في نفس الخطأ الذي وقع فيه الاقتصادي من اصل اسكتلندي جون لو J. LAW ، حيث اعتبروا ان دور العملة يتركز في كونها وسيلة تبادل. نظام العملة الذي حللته انا بعد اعمال جي. ام. كينز JM. Keynes ، وكارل ماركس K. Marx و اس. برونهوف S. Brunhoff ، يتطلب ثلاث وظائف :

- وحدة الحساب
- وسائل الدفع والتبادل،
- وأخيراً تخزين للقيمة.

أنا طورت فكرة أن العملة لها قيمة خاصة بها تتجسد في الأسس الاقتصادية، بما في ذلك الناتج المحلي الإجمالي والقيمة النسبية التي تضعها في منافسة مع العملات الأجنبية الأخرى. على عكس العملة المعدنية (الذهب والفضة ..) التي تتجسد مباشرة، وعلى الفور وبلا شك في قيمتها السوقية، العملة الورقية، والتي تعادل قيم البضائع العامة هي في حاجة الى ضمانات، تتجسد وتتوفر حتماً من قبل الدولة، ممثلة في ذراعها الأساسي وهو البنك المركزي. الذي يلعب دوره كمقرض الملاذ الأخير، و يضمن حيابة العملة الغير مادية ويضمن قيمتها المعنوية.

ومن خلال رفض البنك المركزي الألماني والحكومة الألمانية السماح للبنك المركزي الأوروبي التدخل لشراء الديون السيادية في منطقة اليورو فقد حرما عملة اليورو من ميزة أساسية لوجودها. وهذا هو السبب في ان مئات المليارات من اليورو قد غادرت منطقة اليورو. ومنذ يوليو 2011، وأسئلة وسائل الإعلام الناطقة باللغة العربية في الشرق الأوسط الموجه لي كانت تتمحور حول صمود وبقاء العملة الأوروبية الموحدة في الوجود.

اليورو لن يستطيع لعب دور عملة قابلة للتحويل على المستوى الدولي، ويطمح لمنافسة الدولار الأمريكي كعملة احتياطي، دون القبول بدور اقوي للبنك المركزي الأوروبي، كمؤسسة اصدار لهذه العملة وبأن يكون ضامناً لهذه العملة بشكل قطعي. البنك المركزي الأوروبي هو بنك البنوك، وممارسة سلطة الإشراف والرقابة أساسية، ولكنه أيضاً يؤدي وظيفة المقرض الأخير على العملة.

وهنا مرة أخرى مصممو عملة اليورو لم يدمجوا علاقته الوظيفية كونه مؤسسة اصدار نقدية مع النظام المصرفي. ولذا فان البنوك الأوروبية لا تخضع في الوقت الحاضر إلا لمؤسسات رقابية وطنية فقط. وعليه علينا أن نتحرك في اتجاه تشكيل اتحاد بنكي، وان إعادة تمويل البنوك من قبل البنك المركزي الأوروبي في فرانكفورت مشروط بان تكون له رقابة على الاموال التي تقرضها للمصارف في بلدان الاتحاد الاوروبي . ولضمان القيام بدور المنقذ والملاذ الاخير للديون العامة ولضخ الاموال في البنوك الاوروبية في حالة تعرضها للإفلاس، المركزي الاوروبي يكون قد اكمل بناؤه وتخطى التشوهات التي اصابته منذ ولادته المتعثرة، والتي غلب عليها الطابع السياسي اكثر من الطابع الاقتصادي، والنتائج ايضا عن غياب التحليل العميق حول كينونته و وجوده المستقبلي.

فقدان ثقة المستثمرين في شراء السندات الحكومية للبلدان في منطقة اليورو جاء مع ازمة الديون اليونانية. وحقيقة اجبار البنوك على شطب وإلغاء ديون بلغت 103 مليار يورو من مطالبهم، من اليونان كان له تأثير كارثي ويشبه العدوى التي يمكن ان تنتقل الي بلدان أخرى تواجه نفس الصعوبات. لا شيء يمنع من ان اسبانيا وايطاليا سوف تواجهان نفس المصير. وهذا هو على الأقل ما يشغل بال الأسواق حاليا. إن إعادة شراء سندات ديون الدولة من قبل البنك المركزي الأوروبي تبدو عملية لتقديم تعهدات لخفض حدة هذه التوترات عن طريق خفض أسعار الفائدة الإسبانية والإيطالية دون أن يؤثر ذلك على التزاماتها الفعلية. ولكن بشرط ألا تتردي الحالة الاقتصادية وسوق فرص العمل فيهما.

والواقع أن قرار البنك المركزي الأوروبي بإطلاق برنامج ثاني لشراء التزامات الدول الذي سمي، ببرنامج "المعاملات النقدية الصريحة" (OMT) لديه ميزة اساسية وهي انه غير محدود لكنه لفترات قصيرة (تصل إلى 3 سنوات). والهدف هنا مزدوج وهو للحد من انتشار (تباعد معدلات الفائدة على الاقراض) بين البلدان الأوروبية، (فرنسا وألمانيا لهما أسعار اقراض متقاربة حوالي 2%، وإيطاليا، وإسبانيا بحاجة إلى معدلات الفائدة ما بين 5% و 7%) وهو ما يعطي إشارة قوية إلى الأسواق على عدم مرجعية عملة اليورو.

ويذكر أن البرنامج الأول الذي بدأ في عام 2009، وهو الـSMP (برنامج ضمان سوق الأوراق المالية)، وهو ما سمح بشراء 209 مليار يورو من السندات اليونانية والاييرلندية والبرتغالية والإسبانية والإيطالية. ولا يبدو أن البنك المركزي لمنطقة اليورو قد فرض أي حد لشراء هذه السندات. تدخلات البنك المركزي الأوروبي لن تكون تلقائية، ولكن بشرط تقديم طلب من البلدان الأوروبية، استخدام خطة الإنقاذ الأوروبي من خلال (صندوقي الإنقاذ الأوروبي) (ESM) و (FESF)، وهو ما يعني تقيد هذه البلدان بتقديم خطة ضبط

أوضاعها المالية العامة. البنك المركزي الأوروبي سوف يصاحب هذه الديون وإعادة الشراء وبالتالي خلق الأموال، بدون سحب مبلغ مساو للسيولة النقدية. والهدف من ذلك هو طمأنة الاسواق بنيته التدخل المستمر.

وخلافا لمخاوف البنك المركزي الألماني، الذي يعارض هذه العملية، فان خطر ارتفاع معدل التضخم يكاد يكون معدوما. توقعات التضخم لعام 2012 زادت من 2.4% إلى 2.5%. المتشائمون يمكن بالطبع دائما ان يذهبوا الي سيناريو كابوس الانهيار التام للاقتصاديات الأوروبية وعدم قدرة البنوك التي لجأت الي العملية LTRO من اجل سداد جزء من مبلغ 1000 مليار يورو اقترضتها من البنك المركزي الأوروبي خلال 3 سنوات بمعدل فائدة 1%. البنك المركزي الاوروبي هو بنك البنوك، من خلال ممارسة سلطته في الإشراف والرقابة ولكنه يؤدي وظيفة المقرض الأخير على في حالة افلاس البنوك. هنا مرة أخرى مصممو عملة اليورو لم يدمجوا علاقته الوظيفية الهامة والملموسة بكونه مؤسسة اصدار نقدية وبين النظام المصرفي. البنوك الأوروبية لا تخضع في الوقت الحاضر إلا لمؤسسات اشرافية وطنية فقط. وعلينا أن نتحرك في اتجاه الاتحاد البنكي، وان اي إعادة تمويل من البنك المركزي الاوروبي في فرانكفورت مشروطة عضويا بالتدقيق في الأموال المقترضة من البنك المركزي.

وكضامن للدين وملاذ أخير لإنقاذ البنوك الأوروبية من حالة الإفلاس، يكون البنك المركزي الأوروبي قد اكمل بناؤه وتخطى التشوهات التي اصابته منذ ولادته المتعثرة، والتي غلب عليها الطابع السياسي اكثر من الطابع الاقتصادي، والنتائج ايضا عن غياب التحليل العميق حول كينونته و وجوده المستقبلي.

من وجهة النظر هذه عدم موافقة، ألمانيا على الاقتراح المقدم من المفوضية الأوروبية، على منح صلاحيات جديدة للبنك المركزي الاوروبي مثل الإشراف على البنوك الاوروبية هو عنصر سلبي ولا يسير في اتجاه إنجاز الوحدة النقدية الاوروبية. فولفجانج شويبله، Wolfgang Schäuble وزير المالية الألماني، قال يوم 3 سبتمبر 2012، "إن البنك المركزي الأوروبي قد قالها بنفسه أنه ليست لديه القدرة على الإشراف على بنوك بلدان الاتحاد الأوروبي الـ 6000 في المستقبل المنظور"، موضحا انه يتوجب التمييز بين المؤسسات ذات الحجم المتواضع والبنوك الكبيرة.

وأضاف فولفجانج شويبله Wolfgang Schäuble يقول إن المصارف الإقليمية مع "البنوك ذات الأهمية النظامية (...). يمكن ان تكون تحت إشراف البنك المركزي الأوروبي في الأفق القريب". ولكن دون تقديم جدول زمني محدد لذلك، مضيفا "إن تحديد موعد لهذا

الإشراف في 1 يناير القادم مثير جدا للجدل"، وهذا بالتأكيد لن يجري على هذا النحو".
العوائق التقنية حول كيفية تغطية البنك المركزي الأوروبي للآلاف من البنوك الإقليمية والدولية يمكن التغلب عليها. ينبغي أن نطبق شكلا من أشكال اللامركزية في الإشراف. ولننطلق من خط محدد يتمثل في قيام البنوك المركزية الوطنية وتحت سلطة البنك المركزي الأوروبي، بهذه المسؤولية. مع العلم أن 95% من الأصول المصرفية في منطقة اليورو يديرها ما يقارب من 200 بنك، ويمكن للبنك المركزي الأوروبي ان يركز قوته للسيطرة بشكل مباشر ودائم على هذه البنوك.

المفوضية الأوروبية من خلال صوت أولي رين Olli Rehn تعتبر أن "البنوك وحتى الصغيرة منها يمكن أن تكون معدية وتتسبب بالاضطرابات المالية"، مشيرا إلى أمثلة حدثت للبنك البريطاني نورثرن روك Northern Rock ، والاييرلندي انغلو ايرش Anglo Irish والإسباني بانكيا Bankia ، والتي توجب تأميمها من قبل الدولة لتجنيبها الإفلاس.

ومع زيادة الموارد سيكون من الممكن للبنك المركزي الأوروبي أن يضع تحت سيطرته الـ/ 6000 مؤسسة بنكية التي توجد في الاتحاد الأوروبي. ومن جانب اخر فإن فولفغانغ شويبله يعتقد أن إعادة رسملة البنوك من قبل آلية الاستقرار المالي الأوروبي (MES) لا يمكن أن تتم إلا بعد إنشاء هذه الآلية. التقدم نحو تحقيق الاتحاد المصرفي والمالي هو خطوة هامة نحو شكل من أشكال الفيدرالية الاقتصادية التي يجب أن تسير جنبا الى جنب مع وجود عملة موحدة. وأخيرا، فإن تجميع الديون الأوروبية، مع التبنّي السريع لسندات اليورو، ليست مع وجهة النظر هذه، وهي ليست خيارا بل هي واجب. كان لأزمة اليورو على الأقل ميزة الكشف عن اختلال وظيفي للعملة الموحدة، وليس على أساس الركيزة الأساسية لوجود هذه العملة.

هل العملة الموحدة تفرض سياسات مالية مماثلة؟

دعاة سياسات التقشف في الميزانية يريدون فرض نفس الخيارات لجميع بلدان منطقة اليورو. وعندما يطبق بلد ما سياسات مالية تميل نحو توازن اقتصادها على المدى الطويل، يجب على كل دولة ان تتبع التحكيم وفقا لبياناتها. ومع ذلك فان الاتجاه نحو تحقيق هدف وضع عجز (الدولة + الانفاق السنوي للضمان الاجتماعي) بنسبة أقل من 3% من الناتج المحلي الإجمالي، يشترط عدم خلق حالات ركود تزيد من سوء الحالة المالية العامة للدولة. والمعيار نفسه يطبق في حالة معالجة الدين العام (إجمالي قروض الدولة والإدارات العامة، ومن بينها الضمان الاجتماعي) لأقل من 60% من الناتج المحلي الإجمالي. وبصورة أعم فان العقيدة الجامدة تُودي الي ركود الاقتصاديات، التي هي في حالة حركة. فمن العبث

محاولة الوصول إلى هدف السيطرة على عجز الميزانيات بأقل من نسبة 3% بحلول عام 2013 أو عام 2014، في حين ان معظم الأوروبية تشهد حالة ركود أو بطء النمو الاقتصادي فيها.

ومن الممكن ان تختلف السياسات الضريبية وخيارات الميزانية، بين أعضاء المنطقة النقدية الواحدة طالما أن العجز لا يصل مثل هذه المستويات في البلاد المثقلة بالديون بحيث يمثل ذلك عبئا على الآخرين. وطبقا لمعايير معاهدة ماستريخت، لم يؤخذ في الاعتبار أداء مستقبل بعض النفقات الاستثمارية مقارنة مع مصروفات التسيير. الاستثمار العام في الطاقات المتجددة يحمل امالا في المستقبل. تطوير المناطق الصناعية، ودعم قطاع السيارات، ودعم البحث والابتكار هي حوافز لخلق الثروة، وبالتالي مصدرا للإيرادات الضريبية مستقبلا.

من التكامل من خلال الأسواق الى تكامل في الإنتاج

الاتحاد الأوروبي تأسس على قاعدة التكامل في السوق الواحدة. والبعض تحدث عن مفهوم أوروبا كسوق. والهدف كان تسهيل حركة وتنقل رؤوس الأموال والسلع والناس. لكن ينبغي لنا النظر في التكامل من خلال الجمع بين عوامل الإنتاج (رأس المال والموارد البشرية والمدخلات) للمشاركة في الإنتاج والتوزيع في السوق الداخلية الأوروبية أو التصدير. هذا النشاط الإنتاجي المشترك يمكن ان يتخذ أشكالا عديدة:

- إنشاء المشاريع المشتركة (الشركات المختلطة)
- عمليات مقاوله الباطن، ولدي مثال في شركة بورغوى Berguy الواقعة في منطقة منتروي Montreuil الباريسية والمتخصصة في صناعة القطع الصناعية التي قدمتها انا الي السوق الألمانية لتصبح مزود شركات فولكسفاغن، مرسيدس، أوبل. وبفضل هذا التعاون توسعت أنشطة شركة بورغوى Berguy ووظفت العديد من الفنيين المؤهلين تأهيلا عاليا وموظفين اخرين يتكلمون اللغة الألمانية.
- تكامل الجهاز الإنتاجي واتساعه اكثر يركز على تقسيم أكثر تفصيلا للأنشطة الصناعية بين البلدان الأعضاء، أو على التخصص، وعلى المزايا النسبية.
- تطوير تبادل المعرفة والمزيد من التنسيق بين البحوث وجهود التنمية وتقاسم شبكات التوزيع وخدمات ما بعد البيع خارج أوروبا. ولماذا لا يفعل هذا المشروع الذي لا يزال في الأدراج والعمل معا من خلال الخدمات الاقتصادية في سفارات الاتحاد الأوروبي في البلدان الاخرى؟

- المشاريع المشتركة في مجال البني التحتية، مثل الطاقات المتجددة، والطاقة الشمسية (بالتعاون مع بلدان المغرب العربي).
- تطوير التقنيات الجديدة للطاقة، السيارات الكهربائية، والسكك الحديدية عالية السرعة، وشبكة الانترنت فائقة السرعة.

وخلاصة القول، تحقيق مشاريع مشتركة على غرار EADS في عدة مجالات.

لماذا لا يتم التركيز على تمويل المشاريع الأوروبية المشتركة الإنتاجية، وتجميع الامكانيات المشتركة؟ ويمكن لبنك الاستثمار الأوروبي أن يركز على الأهداف الإنمائية التي تنطوي على العديد من الشركات من مختلف البلدان الأوروبية للعمل تحت شعار الاتحاد الأوروبي.

فإذا كان العاملين الأوروبيين لا يقبلون بنفس أجور نظرائهم في أفريقيا وآسيا، فقد يكون من الحكمة أن يتم التموضع في مجال الصناعات التي تستخدم التكنولوجيا العالية والتي تتطلب مستوى عال من التأهيل.

وهذا يتطلب التكامل بين الوظائف ذات الصلة والتدريب والتعليم والعمل. والعقليات بحاجة الي التغيير، أتذكر هؤلاء المدرسين الذين رفضوا إشراك طلابهم في المنتدى الوظيفي الذي نظمته جمعيتنا (امي) AMIE في مدينة مونتروي Montreuil، لخشيتهم من تواصل هؤلاء الطلاب مع الشركات و"المدراء". رغم ان هؤلاء الشباب سوف يتم تشغيلهم يوما ما من قبل هذه الشركات.

قوة الولايات المتحدة والصين هو أن الشركات الصغرى والمتوسطة فيهما، يمكن أن تتحول إلى شركات عملاقة، لأنه ببساطة يمكنها الاعتماد على سوق واسعة. خلال رحلتي الأولى إلى الصين في عام 1992، لاحظت ان السوق الصينية تجذب الشركات الكبرى من جميع أنحاء العالم. وبنيت المناطق الصناعية العملاقة، في الاقاليم الصينية النائية. ولاحظت ايضا ان الصينيون لم يسعوا لاكتشاف العالم، بل ان الشركات العملاقة هي التي كانت تتحرك نحو الصين. صحيح أن تكلفة العمل هي التي تفسر ذلك، ولكنها ليست الوحيدة. لان الرواتب والرسوم هي أقل بكثير على سبيل المثال في كمبوديا. ولكن ما يحسب هو مدى اتساع السوق. لقد شوه التسويق والخلافات بين القادة الأوروبيون وأزمة اليورو، صورة أوروبا وهو ما ادى الي هروب رؤوس الاموال.

أنا ضيف منتظم على وسائل الإعلام في الشرق الأوسط. وفي كل المقابلات والمناقشات كانت تطرح علي الاسئلة حول نهاية العملة الاوروبية الموحدة وانهيار اقتصاديات المنطقة. حيث غادر ما لا يقل عن 600 مليار يورو منطقة اليورو. ومهما كانت نتائج هذه الأزمة، فإن المستثمرين لا يرون في هذا الاتحاد فضاء واعداء للاستثمار، وبذلك سوف تواصل رؤوس الاموال الهرب. وأخيرا وليس آخرا، لا بد من التحرك نحو مزيد من التضامن والتنسيق في المسائل الضريبية.

دافيد كاميرون، الوزير الاول البريطاني، يسعى الي طرح السجادة الحمراء للأغنياء الفرنسيون، الذين يرغبون في الهروب من الضرائب في فرنسا وهذا عمل شائن ستكون له نتائج عكسية على المدى الطويل. الملاذات الضريبية في أوروبا تشجع على التهرب الضريبي. ولو تمكنت الحكومة اليونانية من استعادة جزء على الأقل من الـ 200 مليار يورو من الأصول التي تم تحويلها إلى البنوك السويسرية والاتحاد الأوروبي (وهو ما يجب أن يكون) فإن ذلك سوف يخفف من عبء ديونها. العملة الموحدة تتطلب التقارب والتنسيق الضريبي والمالي والتوافق فيما يتعلق بالميزانية والتطبيقات الاقتصادية.

افاق جديدة للتعاون بين الشمال والجنوب

في عام 2010، سجلت صادرات فرنسا لأفريقيا نسبة 6.9% وبلغت 26.6 مليار يورو، وسجلت وارداتها نسبة 5.2% أي ما يعادل 23.7 مليار يورو. عدد كبير من الشركات الصغرى والمتوسطة الحجم استفادت من هذه العمليات. فمن اصل 52 بلدا استطلعتها جمعيتنا، كانت أفريقيا هي الوجهة الواعدة الاكبر. الانخفاض الحاد في الإمدادات الصناعية هو الذي قلل من الوجود الفرنسي في القارة. مستقبل فرنسا وأوروبا يكمن في فتح منافذ جديدة على الجانب الآخر من البحر المتوسط. أنا وضعت في مدونتي الخاصة على الانترنت، كتابان يتناولان فكرة تقنية ثلاثية الجوانب هي التقنية/ القدرة-المعرفية الأوروبية/ والإنتاج في افريقيا والشرق-الاطوسط/ مع رؤوس الاموال العربية وكل ذلك يوجه الي الاستثمار الانتاجي.

هل ينبئ ارتفاع البورصة بنهاية للأزمة؟

خلافا للسنوات السابقة كان شهر أغسطس 2012 عاما جيدا بالنسبة للأسواق المالية الأوروبية والأمريكية. المكاسب التي تحققت ليست في الحقيقة، انعكاسا لصحة الاقتصاديات العالمية بل على العكس كانت بسبب التباطؤ الاقتصادي الدولي، بما في ذلك الصين التي لم يسجل معدلها للنمو في ناتجها المحلي الإجمالي إلا 7.5% في عام 2012 مقابل 10.4%

في عام 2010، بعد تباطؤ وصل إلى 9.2% في عام 2011. المستثمرون يتوقعون استجابة سريعة من المصارف المركزية لمعالجة الدين في (أوروبا والولايات المتحدة واليابان) أو تحفيز النمو في (الصين).

ويتوقع ألا يسجل اقتصاد منطقة اليورو "أي نمو يذكر" في عام 2012، أما الولايات المتحدة، فتشهد انتعاش في النمو يصل إلى 2.4% وهو أفضل مما كان متوقعا في نوفمبر 2011، حسب ما اشارت اليه ارقام منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE في توقعاتها نصف السنوية المنشورة مؤخرا. وأشارت المنظمة ايضا الي ان الأزمة في منطقة اليورو لا تزال "أهم مصدر للخطر على الاقتصاد العالمي"، التي تتوقع له تقدم طفيف بنسبة 0.1% من النشاط الاقتصادي في هذه المنطقة، مقابل الزيادة المتوقعة بنسبة 0.2% في نوفمبر القادم، لكنها أبقت توقعاتها لنمو الاقتصاد العالمي في 2012 في حدود 3.4%.

في عام 2013 يتوقع ان يستأنف النمو في منطقة اليورو ويحقق نسبة 0.9% نمو، ومن المتوقع ايضا أن يتسارع النمو في العالم ليصل الي 4.2%، وفقا لتوقعات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE. ووفقا للأرقام المنشورة 31 أغسطس 2012 من قبل يوروستات، وهو المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي، فإنه ليس أقل من 11.3% من السكان النشطون في منطقة اليورو عاطلون عن العمل وقد سجلت نسبة بطالة تعادل 10.4% في جميع بلدان الاتحاد الأوروبي، بين شهري يونيو ويوليو 2012.

في يوليو من عام 2011، كانت معدلات 10.1% و 9.6%. وإجمالا فقد كان 25 مليون شخص عاطلون عن العمل في بلدان الاتحاد الأوروبي، بينهم 18 مليون في منطقة اليورو. والبلد الأكثر تضررا في اوريا هي إسبانيا، مع نسبة 25.1% من العاطلين عن العمل تليها اليونان بنسبة (23.1%). فرنسا لديها معدل بطالة زاد عن 10.4%. وكانت النمسا أفضل أداء بنسبة 4.5%، وهولندا بنسبة 5.3%، وألمانيا ولوكسمبورغ، وكلاهما بنسبة 5.5%. في جميع أنحاء أوروبا، الشباب هم أول المتضررين من الأزمة الاقتصادية. 5.468 مليون شخص دون سن الـ 25 يعانون من البطالة، أي ما يعادل 22.5% من النسبة الاجمالية للعاطلين عن العمل.

بنك الاحتياطي الفيدرالي الامريكي على خطى البنك المركزي الأوروبي؟

منذ عدة أشهر ومشغلو الأسواق المالية يأملون في الحصول على خطة جديدة للتسهيل الكمي او ما يعرف بـ QE3 (التيسير الكمي 3). وحقيقة أن المجلس الاحتياطي الفيدرالي الامريكي قد أطلق خطة جديدة لإعادة شراء 40 مليار دولار من ديون الرهن العقاري

بواقع شهري واستمراره في شراء الأصول، حتى قبل أسابيع قليلة من الانتخابات الرئاسية الأمريكية، يثير تساؤلا مهما. وكانت خطة (التيسير الكمي 2) Q2 غير حاسمة في انعاش الاقتصاد وخلق فرص العمل، بل انها ساهمت في ارتفاع اسعار المواد الخام والأصول المالية.

ويجب التذكير بأن البنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي قد خصص مبلغ 2.300 مليار (ما يعادل 1.800 مليار يورو) لخطة التيسير الكمي QE. وبالرغم من ذلك فان الولايات المتحدة تعد 12.5 مليون من العاطلين عن العمل ويضطر الملايين من المواطنين الأمريكيين للعمل بدوام جزئي لأنهم لا يستطيعون العثور على أفضل من ذلك.

لجنة السياسة النقدية في بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي (FOMC) وعدت بشراء التزامات الرهن العقاري الإضافية الصادرة عن وكالات شبه حكومية مثل (شركة فاني ماي، وفريدي ماك) لإعادة التمويل.

ويرتبط قرار البنك المركزي الأمريكي، ارتباطا مباشرا بتدهور الوضع الاقتصادي. بيان مجلس الاحتياطي الفيدرالي يقترح انه "اذا لم تتحسن آفاق سوق العمل بشكل كبير، ستواصل اللجنة المذكورة مشترياتها من المرهونات العقارية المكتتبه في شكل أوراق مالية او ما يعرف بـ (MBS) ، وإجراء عمليات شراء أصول إضافية واستخدام كل أدوات السياسة النقدية المناسبة حتى يتم تحقيق تحسن واستقرار الأسعار المضطربة".

هذا البرنامج الجديد الذي يركز على زيادة طباعة المزيد من العملة سوف يستمر ما دامت "توقعات سوق العمل لم تتحسن بشكل كبير". بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي برر قراره من خلال اوضاع التشغيل الذي يبقي "مسألة تثير قلقا كبيرا" ولجنة السياسات النقدية تخشي من انه بدون اجراءات إضافية، فان النمو الاقتصادي لن يكون قويا بما يكفي "لتحسن مستمر" في سوق العمل. بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي وعلى لسان رئيسه بن برنانكي، توقع صعودا للنمو الاقتصادي لعام 2013 بواقع ما بين (2.5% الي 3.0%).

وإذا كان التلاعب في أسعار الفائدة بشكل مباشر أو غير مباشر على السيولة حتى وان كان مفيدا لضخ مزيد من السيولة النقدية لكن ذلك ليس دون عواقب. بنك الاحتياطي الفيدرالي لن يغير معدلات سعر الفائدة قبل منتصف عام 2015 على الأرجح، وهو يتحدث حتى الان عن استحقاق نهاية عام 2014.

اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوح (FOMC) تعتقد أن عملياتها الحالية للشراء والبيع من الأوراق المالية في الأسواق المالية، وشرائه للأصول الجديدة يمكن ان "تمارس الضغط من اجل خفض أسعار الفائدة على المدى الطويل و تساعد في دعم سوق الرهن العقاري و تساهم ايضا في تهدئة مجموع البيئة المالية".

قرار بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، يمكن تفسيره وان جاء في وقت متأخرا للأسباب التالية:

- كان يمكن للبنك المركزي اتخاذ اجراء التيسير الكمي الثالث لتخفيف السياسات النقدية منذ عدة أشهر، ولكنه انتظر حتى رؤيته آثارها السلبية وتدخل قبل أيام قليلة من الانتخابات الرئاسية،
- بن برنانكي، رئيس البنك الفيدرالي الامريكي الذي هدد المرشح الجمهوري بعدم تجديد ولايته، قدم يد العون لـ /باراك أوباما لدعم فرص العمل وإنعاش سوق العقارات. فإذا لم يؤدي هذا الوعد إلى خلق فرص العمل في عام 2013، فانه على الاقل قد خلق وهما بتحسن الاحوال وهذا مفيد لإعادة انتخاب الرئيس اوباما،
- بنك الاحتياطي الفيدرالي استجاب للضغوط الهائلة للنظام المالي من خلال خلق المال عن طريق تتبع قيم الأصول المالية،
- عملية خلق توقعات تحفيز النشاط الاقتصادي التي تعرف بـ QE3 يمكن ان تحفز الانشطة الاقتصادية والممتلكات العقارية. وفي حال فشلها فإن ذلك لا تظهر آثاره إلا بعد الانتخابات الرئاسية.
- انخفاض قيمة الدولار يكون مفيدا للصادرات الامريكية ولكنه يؤدي الي ارتفاع أسعار النفط. واذا كان من غير الممكن تخفيض الأجور للمواطنين في الولايات المتحدة فانه يمكن أن نقلل من الأسعار النسبية للمنتجات المصنعة في الولايات المتحدة الأمريكية،
- فهل يستطيع بنك الاحتياطي الفيدرالي الامريكي وحده ولديه وسائل الرد في مواجهة الكونجرس المنقسم بين النواب الديمقراطيين والجمهوريين واستمرار حالة عدم الاتفاق على المسائل الاقتصادية والميزانية،
- إن قرار بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، قد جاء بعد قرار البنك المركزي الأوروبي لشراء سندات خزائن الدول في منطقة اليورو التي تواجه صعوبات ولم يأتي لأسباب مشروعة. والواقع أن الولايات المتحدة تستخدم ميزة وظيفة عملتها الوطنية كعملة دولية لإغراق العالم بالدولار. العملة الامريكية هي على حد سواء عملة الفوترة وعملة احتياطية للتبادل.

وفي كل هذا الخضم، ننسى نحن ما وصلت اليه الديون الهائلة في الولايات المتحدة التي تبلغ 16 000 مليار دولار. هذا البلد سوف يسدد مستحقات دائنيه بشكل يثير الضحك. ويمكن القول ان القوة العالمية الأولى هي فقط من يستطيع فعل هذا النوع من العمليات. الدولار الأمريكي هو العملة الوحيدة التي تلعب دور العملة الوطنية والدولية في ان واحد.

رئيس البنك الفيدرالي الامريكي بن برنانكي كان قد اشار على انه على بينة من القيود المفروضة على مثل هذه التدابير، وأنها لم تكن "الدواء الشافي" لمشاكل الاقتصاد الأمريكي. فقد سبق وقال أن بنك الاحتياطي الفيدرالي يمكن أن يؤثر على البطالة الظرفية لكن ليس لديه اي تأثير على البطالة الهيكلية. فكما هو الحال في عمليتي إطلاق خطط التيسير الكمي Q1 Q2، فإن البلدان الناشئة القت باللوم على الولايات المتحدة في ضخ وتوليد تدفقات رؤوس الأموال التي تزعزع الاستقرار المالي العالمي.

الخوف من التضخم وصعوبة السيطرة عليه ومضاعفاته على المدى الطويل في شان العودة إلى السياسة النقدية العادية هي اراء تطرح بشكل قوي من جانب البلدان الاخرى.

والخوف الرئيسي هو أن هذه السيولة لا تقود إلى الاقتصاد الحقيقي ولكن إلى الأسواق المالية والمشتقات والسلع والمواد الاولية. فكما انه لا يمكننا اعطاء الماء الي الحمار الذي لا يشعر بالعطش، فهل سيقبل المواطن الامريكي على شراء العقارات او الاستهلاك اكثر إن لم يكن لديه ثقة في المستقبل؟

الزيادات في أسعار النفط هي نتيجة لهذه الوفرة في السيولة، وإضعاف الدولار وهذا سوف يقود الي مضاعفة تكاليف الإنتاج وإضعاف القدرة الشرائية للمستهلكين.

البلدان الغير منتجة للنفط تعاني من ارتفاع سعر المنتجات النفطية والسلع الزراعية، وهو ما يؤدي لخلق ضغوط على الميزانيات الوطنية و واتساع الحركات الاجتماعية في البلدان النامية.

كميل الساري

L'Euro : quelles conditions de survie ? l'analyse fondamentale

La réunion du Conseil européen des 28 et 29 juin 2012 a donné lieu à des décisions qui sont le fruit de négociations intergouvernementales préalables. C'est une rupture avec le passé lorsque le couple franco-allemand venait avec des propositions ficelées et les faisait avaliser par les autres pays, moyennant quelques concessions. Cette fois-ci l'Italien Mario Monti et l'Espagnol Mariano Rajoy ont fermement défendu des mesures susceptibles de faire baisser les tensions sur leurs émissions obligataires. Le président français François Hollande a réussi à faire avancer utilement l'idée d'un "Pacte pour la croissance et l'emploi" afin de relancer l'investissement et l'emploi, et rendre l'Europe plus compétitive. Le prochain cadre financier pluriannuel (CFP) devrait renforcer cet objectif.

Afin de briser le cercle vicieux qui existe entre les banques et les États, un mécanisme de surveillance unique géré par la Banque centrale européenne sera créé. Malgré les réticences de la Chancelière allemande Angela Merkel le MES (mécanisme européen de stabilité) aura la possibilité d'injecter directement des fonds dans des banques.

Le FESF se charge du soutien aux banques espagnoles jusqu'à ce que le MES entrera en vigueur, après l'avis de la cour allemande de Karlsruhe le 12 septembre 2012 et l'approbation de tous les gouvernements signataires

Le FESF et le MES, qui lui succédera à la fin de l'année, pourraient acheter des obligations des États membres qui respectent, sous conditions, un retour à l'équilibre budgétaire et des mesures de réduction des déficits.

Les caractéristiques du MES font encore l'objet de propositions contradictoires sur le fait de transformer cette institution en une structure bancaire ou en un fonds souverain, avec la possibilité de recevoir des dépôts. C'est la position française mais qui est rejetée par l'Allemagne.

L'avantage de cette crise, c'est qu'elle a mis en évidence les lacunes d'une union monétaire, sans qu'il y ait des convergences économiques et budgétaires et fiscales.

Il est aussi impensable qu'une banque centrale européenne exerce son rôle de refinancement et de création monétaire de premier ordre sans disposer de pouvoirs de supervision, de contrôle et de sanction sur les banques nationales

qui relèvent de la seule autorité de leurs Etats respectifs. La BCE est le pompier qui assiste impuissant aux dérapages de la dette publique et des dettes privées.

Les concepteurs de la monnaie unique ont omis par méconnaissance ou par précipitation, les fondements de la valeur de la monnaie et son statut. Il est dommage que lors de cette crise peu de spécialistes de la monnaie s'expriment dans les médias. C'est vrai qu'ils sont peu nombreux.

Dans les Universités les départements spécialisés dans la monnaie, la finance et la banque sont très sélectifs. La plupart de leurs diplômés choisissent les métiers de la banque et ne sont pas prêts à dire du mal de leur employeur. Les Universitaires purs n'ont pas un vécu en entreprise et à l'international pour faire une analyse globale dont furent capables les JM. Keynes, A. Smith, D. Ricardo, K. Marx, L. Walras...Les économistes contemporains devraient surmonter leur hyperspécialisation et faire preuve de moins de sectarisme en empruntant les éléments les plus appropriés afin de proposer aux décideurs publics les solutions les plus adéquates. Si dans les années 1980, ils avaient pris en compte l'analyse de K. Marx concernant la création de la valeur dans le secteur productif et son partage dans la distribution, ils auraient mis au centre de leurs travaux le renforcement de l'industrie et non les services.

Les erreurs de jugements manifestées tout au long de cette crise avec des positions frôlant le délire montrent les limites de la pensée unique encore prisonnière des idéologies du passé. La dialectique est la lutte des contraires. La crise actuelle impose d'écarter les murs. Il est indispensable de combiner équité et justice sociales et efficacité économique. J'ai soutenu pendant 25 ans des centaines de PME tant dans leur développement national qu'à l'international dans une cinquantaine de pays. En contribuant modestement à augmenter leurs chiffres d'affaires et leurs bénéfices, je les ai aidés à embaucher et à former leurs salariés.

Les entrepreneurs connaissent leurs problèmes mais n'ont pas les outils analytiques pour formaliser leur vision stratégique. Quant aux opérateurs sur les marchés financiers, Alan Greenspan a eu raison de parler, à leur endroit, d'exubérance irrationnelle et Mario Draghi est dans le vrai quand il évoque leurs craintes irrationnelles. En réalité leur inculture politique et leurs

erreurs de jugement se reflètent dans les évolutions erratiques des indices boursiers au quotidien. Comment peuvent-il imaginer que les Chefs d'Etat et de gouvernement ainsi que la BCE n'utiliseraient pas la dernière cartouche pour sauver l'euro. J'entends par ceci faire tourner la planche à billets. C'est d'ailleurs un privilège des puissances économiques que de créer de la monnaie ex-nihilo et de la répandre sur toute la planète. Les actifs de la réserve fédérale s'évaluent à présent à 2,8 trillions de dollars (2,2 trillions d'euros), près du triple par rapport au printemps 2007. Les plans d'assouplissement quantitatif se multiplient.

La Banque d'Angleterre a lancé une troisième vague de rachat obligataire pour un montant de 385 milliards de livres sterling (485 milliards d'euros) sur ces trois opérations. Le bilan de la Banque d'Angleterre a presque quintuplé entre mai 2007 et 2012. Même la « vertueuse » Banque Nationale Suisse fait tourner la planche à billets. L'objectif étant d'empêcher le franc suisse de s'apprécier et de contrer une déflation. Avec 435 milliards de francs suisses (362 milliards d'euros) au compte d'actifs, son bilan s'est multiplié par 4,1.

L'intervention de la BCE, qui est conditionnelle, pourrait calmer les marchés, mais ne réglerait pas les problèmes structurels, liés à la sous industrialisation de l'Europe du sud et au manque de compétitivité. *Contrairement à ce que pensent les non-spécialistes de la monnaie, une banque centrale n'a aucune limite quant à l'émission de celle-ci, dès lors que son autorité de battre monnaie n'est pas remise en cause.*

La monnaie jouit de l'immanence et de l'extériorité, en ce sens qu'elle porte la garantie de l'Etat et s'impose à tous et elle circule et se recrée du fait des activités économiques et financières.

Ce droit de seigneurage de l'Etat peut être remis en cause en cas de menace de sa solvabilité. Dès lors comme aux Etats-Unis, au Japon et au Royaume-Uni, les banques centrales peuvent racheter de la dette publique ; c'est-à-dire in fine faire tourner la planche à billets. les marchés et les usagers continueront à détenir la monnaie. Pour ce faire deux conditions sont nécessaires :

- 1) la monnaie doit être convertible internationalement, sinon toute création monétaire ex-nihilo, sans contreparties réelles, se traduirait par l'hyperinflation

- 2) faire partie du club des puissances économiques, ayant la capacité théorique de rembourser ses créanciers de façon quasi-illimitée

Le parcours du papier-monnaie et de la monnaie fiduciaire n'a pas été un fleuve tranquille

John Law (1671-1729), banquier et économiste écossais devenu ministre des finances du royaume de France a été le premier à introduire le billet de banque et à utiliser le papier-monnaie en lieu et place de la monnaie métallique. Il considérait l'argent comme un moyen d'échange et ne constitue pas une richesse en soi. La richesse nationale dépend du commerce. Il fut précurseur des opérations boursières en réalisant les premières grandes émissions de titres. Son échec est dû à un surcroît de signaux monétaires dématérialisés, dans un contexte d'inconvertibilité internationale de la monnaie et d'un pouvoir central devant rivaliser en permanence avec les féodalités locales.

Les concepteurs de la monnaie unique européenne ont commis la même erreur que l'économiste d'origine écossaise J. Law, ils ont considéré la monnaie uniquement sous son aspect moyen d'échange. Le statut de la monnaie tel que je l'ai analysé suite aux travaux de JM. Keynes, K. Marx et S. de Brunhoff, requière les trois fonctions : unité de compte, moyen de paiement et d'échange et enfin réserve de valeurs. J'ai développé l'idée que la monnaie a une valeur propre incarnée par les fondements économiques, notamment le PIB et une valeur relative qui la met en concurrence avec des monnaies étrangères. Contrairement à la monnaie métallique (or, argent..) qui incarne directement, instantanément et indiscutablement une valeur marchande, la monnaie-papier qui est un équivalent général des marchandises a besoin d'une garantie, une immanence incarnée par l'Etat, dont le bras séculier est la banque centrale.

En jouant son rôle de prêteur de dernier ressort, elle sécurise la détention de la monnaie dématérialisée et assure que sa valeur est intangible. La Bundesbank et le gouvernement allemand en refusant à la BCE d'intervenir dans le rachat des dettes souveraines enlèvent à l'euro une qualité essentielle à son existence même. C'est pourquoi des centaines de milliards d'euros ont quitté celle-ci. Depuis juillet 2011, les questionnements des médias arabophones du Moyen-Orient auxquels, j'ai eu à répondre tournaient autour de la pérennité de la monnaie européenne.

L'euro ne peut pas jouir de la convertibilité sur le plan international et aspirer rivaliser avec le dollar US comme monnaie de réserves, sans accepter que sa banque centrale, en tant qu'institut d'émission, soit indiscutablement garant de son irréversibilité.

La Banque centrale est la banque des banques, exerçant son pouvoir de contrôle, de supervision mais assure la fonction de prêteur de dernier ressort de la monnaie privée. Là aussi les concepteurs de l'euro n'ont pas intégré le lien intangible et fonctionnel entre l'institut d'émission et le système bancaire. Les banques européennes sont soumises, à l'heure actuelle aux seules institutions nationales. Il va falloir avancer dans cette union bancaire et que le refinancement par l'institut de Francfort soit conditionné organiquement par un droit de regard sur les emprunteurs de la monnaie centrale. En garantissant, in fine et en dernier recours, la dette publique et en assurant le renflouement des banques européennes en cas de faillite, la BCE aura complété son architecture et surmontait ses malformations d'une naissance prématurée et plus politique qu'économique, sans une analyse fondamentale de sa genèse ni de son existence future.

La perte de confiance des investisseurs dans le rachat des dettes publiques des pays de la zone euro est née du précédent grec. Le fait d'avoir obligé les banques à passer l'éponge sur 103 Mds € de leurs créances vis-à-vis de la Grèce a eu un effet contagieux catastrophique sur les autres pays en difficultés. Rien ne dit que l'Espagne et l'Italie ne connaîtraient pas le même sort. C'est du moins ce que pensent les marchés. L'opération de rachat des obligations étatiques par la BCE peut paraître plus comme une opération de donner des gages à ces derniers en faisant baisser les tensions sur les taux espagnols et italiens sans qu'il y ait des incidences sur ses engagements effectifs. Mais à la seule condition que la situation économique et l'emploi ne se dégrade pas.

En effet, la décision de la BCE de lancer un second programme de rachats d'obligations d'Etats, appelé "Outright monetary transactions" (OMT) a la principale caractéristique d'être illimité mais à des durées courtes (jusqu'à 3 ans). Le coup est double réduire le spread (les écarts de taux d'emprunt entre les Etats (la France et l'Allemagne empruntent à des taux voisins de

2%, l'Italie et l'Espagne doivent le faire à 5 et 7%) et donner un signal fort aux marchés sur l'irréversibilité de l'euro.

Rappelons que le premier programme qui a débuté en 2009, le SMP (Securities Market Programme), a permis de racheter pour 209 milliards d'euros de titres grecs, irlandais, portugaises, espagnoles et italiens. La banque centrale de la zone euro ne semble s'imposer aucun plafond a priori. Les interventions de la banque centrale européenne ne seront pas automatiques mais conditionnées par le recours par les Etats aux fonds de secours européens (FESF et MES), ce qui implique de se soumettre au plan d'assainissement des finances publiques. La BCE accompagnera ce rachat de dette et par là même de création monétaire, par un retrait d'un montant égal de liquidités. L'objectif est d'éviter tout risque d'inflation. Contrairement aux craintes de la Bundesbank, qui s'oppose à cette opération, le risque d'une poussée inflationniste est quasi-nulle. La prévision d'inflation pour 2012 passe de 2,4% à 2,5%.

Bien entendu les Cassandres peuvent toujours épiloguer sur un scénario catastrophe de l'effondrement total des économies européennes et de l'incapacité des banques qui ont eu recours à l'opération LTRO de rembourser une partie des 1000 Mds d'euros, empruntés auprès de la BCE sur 3 ans à des taux équivalent à 1%. La Banque centrale est la banque des banques des banques, exerçant son pouvoir de contrôle, de supervision mais assure la fonction de prêteur de dernier ressort de la monnaie privée. Là aussi les concepteurs de l'euro n'ont pas intégré le lien intangible et fonctionnel entre l'institut d'émission et le système bancaire. Les banques européennes sont soumises, à l'heure actuelle aux seuls institutions nationales. Il va falloir avancer dans cette union bancaire et que le refinancement par l'institut de Francfort soit conditionné organiquement par un droit de regard sur les emprunteurs de la monnaie centrale.

En garantissant in fine et en dernier recours la dette publique et en assurant le renflouement des banques européennes en cas de faillite, la BCE aura complété son architecture et surmontait ses malformations d'une naissance prématurée et plus politique qu'économique, sans une analyse fondamentale de sa genèse ni de son existence future. De ce point de vue le désaccord de l'Allemagne avec la proposition de la Commission

européenne visant à octroyer à la Banque centrale européenne de nouveaux pouvoirs de supervision des banques est contre-productif, n'allant pas dans le sens du parachèvement de l'union monétaire. Wolfgang Schäuble, ministre allemand des Finances, a affirmé le 3 septembre 2012 que : "La BCE a dit elle-même qu'elle ne disposait pas du potentiel pour superviser les 6.000 banques de l'Union européenne dans un avenir prévisible", estimant qu'il fallait faire une différence entre les établissements de taille modeste et les grandes banques.

Banques régionales "Avec les banques d'importance systémique (...) il y a des chances pour que l'on puisse mettre en place une supervision de la BCE dans un horizon de temps proche", a poursuivi Wolfgang Schäuble, sans toutefois fournir de calendrier spécifique. "Il est hautement problématique de fixer la date d'une telle supervision au 1er janvier. Cela ne se déroulera certainement pas de cette manière." Les obstacles techniques quant aux moyens de la BCE de couvrir les milliers de banques régionales et transnationales sont surmontables. Il convient d'appliquer une forme de décentralisation de la supervision. A partir d'un seuil ce sont les banques centrales nationales, sous l'autorité de la BCE, qui en sont responsables. Sachant que 95% des actifs bancaires de la zone euro sont détenus par environ 200 banques, la BCE pourrait concentrer son pouvoir de contrôle de façon directe et permanente. La commission européenne par la voix de Olli Rehn estime que "Même de petites banques peuvent être systémiques et provoquer des turbulences financières", citant les exemples de la britannique Northern Rock, de l'irlandaise Anglo Irish et de l'espagnole Bankia, qui ont dû être nationalisées pour échapper à la faillite.

Avec des moyens accrus il sera possible à la BCE d'englober dans son champs de contrôle les Elle déjà clairement fait savoir qu'elle voulait voir la BCE superviser les 6.000 établissements bancaires que compte l'Union européenne. Par ailleurs, Wolfgang Schaüble considère que la recapitalisation des banques par le Mécanisme européen de stabilité financière (MES) ne pourrait intervenir qu'une fois ce mécanisme est créé. Avancer vers l'union bancaire et financière est un pas important vers une forme de fédéralisme économique qui doit aller ensemble avec l'existence d'une monnaie unique.

Enfin la mutualisation de la dette européenne, avec la mise en place rapide des euro-obligations n'est pas, de ce point de vue, une option mais une obligation. La crise de l'euro aura eu, au moins, le mérite d'avoir révélé les dysfonctionnements d'une monnaie unique, ne reposant pas sur des fondations indispensables à son existence même.

La monnaie unique impose-t-elle des politiques budgétaires semblables ?

Les chantres des politiques d'austérités veulent imposer les mêmes choix budgétaires à tous les pays de la zone. Dès lors qu'un pays applique des politiques budgétaires tendant vers l'équilibre de long terme, chaque Etat doit suivre ses arbitrages en fonction de ses données. Néanmoins, la tendance vers un déficit public (État+ sécurité sociale annuel) inférieur à 3 % du PIB doit être un objectif à atteindre mais sans créer des situations récessionnistes aggravant les finances publiques. Il en va de même du critère Dette publique (ensemble des emprunts contractés par l'État et l'ensemble des administrations publiques, dont les organismes de sécurité sociale) inférieure à 60 % du PIB. Plus généralement les dogmes figent les situations d'économies en constance mouvements. Il est aberrant de vouloir atteindre l'objectif de 3% dès 2013 ou 2014 alors que la plupart des économies européennes sont en récession ou en croissance molle. Les politiques fiscales et les choix budgétaires peuvent diverger entre les membres d'une zone monétaire du moment que les déficits n'atteignent pas des niveaux tels que le pays surendetté soit un fardeau pour les autres. Dans les critères de Maastricht, il n'a pas été tenu compte du rendement futur de certaines dépenses d'investissement par rapport aux dépenses de fonctionnement. L'investissement public dans les énergies renouvelables est porteur d'économies à venir. L'aménagement de zones industrielles, le soutien au secteur de l'automobile, à la recherche et à l'innovation sont inducteurs de créations de richesses à termes et donc de revenus fiscaux.

De l'intégration par le marché à l'intégration par la production

L'Union européenne s'est faite sur la base d'une intégration par le marché unique. Certains ont parlé d'une Europe des marchands. L'objectif était de faciliter la circulation des biens, des capitaux et des personnes.

Ne faut-il pas réfléchir à une intégration par la production en combinant les facteurs de productions (capital, ressources humaines, inputs) afin de coproduire et de distribuer sur le marché intérieur européen et/ou à l'exportation. Cette activité productive commune peut prendre plusieurs formes :

-la constitution de joint-ventures (sociétés mixtes).

- la sous-traitance, j'ai à l'esprit la société montreuilloise Berguy spécialisée dans l'outillage que j'ai introduite sur le marché allemand pour devenir le fournisseur de Wolswagen, Mercedes, Opel. Grâce à cette coopération Berguy a développé ses activités et embaucher des techniciens de haut niveau ainsi que du personnel parlant allemand.

- l'intégration de l'appareil productif plus élaborée repose sur une division du travail entre les pays membres, ou une spécialisation, en partant des avantages comparatifs.

- le développement des échanges de savoir-faire et une plus grande coordination des efforts recherche-développement ainsi que la mise en commun de réseaux de distribution et de services après vente en dehors de l'Europe. Pourquoi ne pas réaliser ce projet qui est resté dans les tiroirs de faire travailler ensemble les services économiques des Ambassades de l'Union européenne dans les pays tiers ?

-des projets d'infrastructures communs comme dans les énergies renouvelables, le solaire (en collaboration avec le Maghreb).

- développer les nouvelles technologies de l'énergie, les véhicules électriques, le réseau ferré à grande vitesse et l'Internet à haut débit.

En somme, réaliser des EADS dans plusieurs secteurs.

Pourquoi ne pas concentrer les financements européens sur des projets communs de coproduction et de mise en commun de moyens ? La banque européenne d'investissements pourrait concentrer ses efforts sur des objectifs de développement réunissant plusieurs entreprises de différents pays avec un label UE.

S'il est exclu que les salariés européens acceptent les mêmes salaires que leurs homologues africains ou asiatiques, il serait plus judicieux de se

positionner sur des industries faisant appel à la haute technologie et à des qualification de haut niveau.

Cela passe par une parfaite adéquation formation-emploi et par l'éducation. Les mentalités doivent changer. Je me souviens de ces enseignants qui ont refusé de faire participer leurs élèves au forum des métiers organisé par notre Association AMIE et la ville de Montreuil, de crainte de contacts avec les entreprises et les « patrons » . Pourtant ces jeunes seront un jour employé par ces derniers, à moins qu'ils soient tous fonctionnarisés.

La force des Etats-Unis et de la Chine c'est qu'une PME peut se transformer en géant du simple fait qu'elle peut compter sur un vaste marché.

Lors de mon premier voyage en Chine en 1992, le marché chinois attirait les grands groupes du monde entier. Des zones industrielles se construisaient dans les provinces les plus reculées. Ce ne sont pas les Chinois qui prospectaient dans le reste du monde, ce sont les représentants des grands groupes qui faisaient le déplacement. Certes le coût de la main d'œuvre en est une explication, mais elle n'est pas suffisante. Les salaires et charge sont nettement inférieurs au Cambodge. C'est l'étendue du marché qui compte. Les tergiversations et les désaccords entre dirigeants européens, en pleine crise de l'euro, ont terni l'image de l'Europe et fait fuir les capitaux.

Je suis très régulièrement invité par les médias du Moyen-Orient. Toutes les interviews et les débats expriment la peur de la fin de la monnaie unique européenne et l'effondrement des économies de la zone. Pas moins de 600 Mds € ont quitté celle-ci. Quelle que soit l'issue de cette crise, les investisseurs ne verront pas dans cette union un espace propice à des investissements et les capitaux vont continuer à s'évader. Last but not least, il est indispensable d'aller vers plus de solidarité en matières fiscales. D. Cameron, 1^{er} ministre britannique, veut dérouler le tapis rouge aux riches français, qui souhaitent échapper à l'imposition en France, est contre-productive à terme. Les paradis fiscaux en Europe favorisent l'évasion fiscale. Si le gouvernement grec (il faut qu'il en est la volonté) récupère au moins une partie des 200 Mds€ de capitaux transférés vers des banques suisses et intra-union européennes cela devrait alléger le fardeau de son lourd endettement. Une monnaie unique impose à terme des convergences fiscales, budgétaires et économiques.

De nouvelles coopérations Nord-Sud

En 2010, l'Afrique représentait pour la France 6,9% de ses exportations soit 26,6 milliards d'euros et 5,2% de ses importations soit 23,7% d'euros. Le nombre de PME qui tirent bénéfice de ce courant d'affaires est considérable. Des 52 pays prospectés par notre Association de PME, l'Afrique fut la destination la plus prometteuse. La réduction drastique de l'offre industrielle a réduit la présence française dans le continent. L'avenir de l'Hexagone et de l'Europe ne serait-il pas de nouveaux débouchés de l'autre côté de la méditerranée. J'ai développé dans mon blog et dans deux ouvrages à paraître l'idée d'un triptyque Technologie et savoir-faire européen- coproduction en Afrique et au Moyen Orient- capitaux arabes privilégiant l'investissement productif.

La remontée des bourses préfigure-t-elle la fin de la crise ?

Contrairement aux années précédentes le mois d'août 2012 fut un bon cru pour les places financières européennes et étatsuniennes. Les gains enregistrés ne sont pas le reflet de la bonne santé des économies mondiales bien au contraire c'est la déprime y compris de la Chine dont le taux de croissance du Produit intérieur brut n'atteindra que 7,5% en 2012 contre que de 10,4% en 2010, après un tassement à 9,2% en 2011. Les investisseurs anticipaient une intervention rapide des banques centrales afin de monétiser la dette (Europe, Etats-Unis, Japon) ou relancer la croissance (Chine).

L'économie de la zone euro devrait être "sans croissance" en 2012, les Etats-Unis connaissant en revanche un rebond à 2,4%, soit mieux qu'estimé en novembre 2011, a indiqué l'OCDE dans ses prévisions semestrielles publiées mardi. La crise dans la zone euro reste "la plus importante source de risques pour l'économie mondiale", indique l'Organisation de coopération et de développement économiques, qui prévoit un léger recul de 0,1% de l'activité économique de la zone, contre une prévision de progression de 0,2% donnée en novembre, mais maintient sa prévision de croissance mondiale en 2012 à 3,4%.

En 2013 la croissance reprendrait en zone euro avec un taux d'expansion de 0,9% et s'accélélerait dans le monde à 4,2%, selon l'OCDE. D'après les chiffres publiés le 31 août 2012 par Eurostat, l'office statistique de l'Union européenne, pas moins de 11,3% de la population active de la zone euro est au chômage et 10,4% pour l'ensemble de l'Union européenne, entre juin et juillet 2012. En juillet 2011, les taux étaient respectivement de 10,1 et 9,6%. Au total, 25 millions de personnes sont au chômage, dont 18 dans la zone euro. Le pays le plus touché est l'Espagne, avec 25,1% de chômeurs; suivi par la Grèce (23,1). Avec trois millions de demandeurs d'emplois, la France a un taux de chômage dépassant les 10,4%. Les meilleures performances sont obtenues en Autriche qui affiche un taux de seulement 4,5%, les Pays-Bas avec 5,3%, ainsi que l'Allemagne et le Luxembourg, tous deux à 5,5%. Partout en Europe, les jeunes sont les premiers touchés par la crise. 5,468 millions de personnes de moins de 25 ans sont sans emploi, soit 22,5% d'entre eux.

La Fed sur les traces de la BCE ?

Depuis plusieurs mois les opérateurs sur les marchés financiers espéraient un QE3 (quantitative easing 3). Le fait que la Réserve fédérale lance un nouveau plan de rachat de 40 milliards de dollars de dette immobilière par mois et la poursuite de ses achats d'actifs, à quelques semaines des élections présidentielles, interrogent. Les deux Q2 n'ont pas été décisives quant à la relance de l'économie et la création d'emplois mais ont plutôt contribué à la flambée des matières premières et des actifs financiers.

Rappelons que La Fed a consacré 2.300 milliards de dollars (1.800 milliards d'euros) au deux premiers plans d'assouplissement quantitatif (QE).

Pourtant les Etats-Unis compte 12,5 millions de chômeurs et plusieurs millions d'Etatsuniens sont contraints de travailler à temps partiel faute de pouvoir trouver mieux.

Le Comité de politique monétaire (FOMC) de la Fed promet de racheter de nouveaux titres adossés à des créances immobilières émis par les organismes de refinancements hypothécaires parapublics (Fannie Mae, Freddie Mac).

La décision de la banque centrale est liée directement à la dégradation de la situation économique. Le communiqué de la Fed suggère que "Si les perspectives du marché du travail ne s'améliorent pas de manière

significative, le comité continuera ses achats de prêts immobiliers titrisés (MBS), entreprendra des achats d'actifs supplémentaires et emploiera tous les instruments de politique monétaire appropriés jusqu'à ce qu'une telle amélioration soit obtenue dans un contexte de stabilité des prix".

Ce nouveau programme qui va faire tourner la planche à billets se poursuivra tant que "la perspective du marché du travail ne s'améliore pas nettement".

La Fed justifie sa décision par la situation de l'emploi qui "reste un motif de grande inquiétude" et le Comité craint que, sans mesures supplémentaires, la croissance ne soit pas assez forte pour entraîner une "amélioration soutenue" du marché du travail. Par la voix de son président Ben Bernanke, la Fed a revu à la hausse sa prévision de croissance pour 2013 (à 2,5-3,0%).

Si la manipulation des taux d'intérêt directement ou indirectement est salutaire l'injection de liquidités n'est pas sans conséquences. La Fed ne relèvera pas ses taux avant la mi-2015 au plus tôt, alors qu'elle évoquait jusqu'à présent l'échéance de la fin 2014.

le FOMC estime que, combinés à ses opérations actuelles d'achats et de ventes de titres sur les marchés financiers, ses nouveaux rachats d'actifs devraient "exercer une pression à la baisse sur les taux d'intérêt à long terme, soutenir le marché des emprunts immobiliers et contribuer à détendre dans l'ensemble l'environnement financier".

La décision de la Fed, qui paraît tardive, peut s'expliquer par les raisons suivantes :

- la banque centrale aurait pu enclencher ce 3^{ème} assouplissement monétaire depuis plusieurs mois, mais il prenait le risque de voir ses retombées négatives se manifester à quelques jours de l'élection présidentielle,

- Ben Bernanke, dont le candidat républicain a promis le non renouvellement de son mandat, donne un bon coup de main à B.Obama en promettant un soutien à l'emploi et une relance du marché immobilier. Si cette promesse n'aboutit pas par des créations d'emplois en 2013, elle aura au moins créé l'illusion d'une amélioration utile à la réélection du président,

- la Fed répond aux énormes pressions du système financier en créant de la monnaie ex-nihilo, faisant remonter les valeurs des actifs financiers,

- cette opération QE3 pourrait créer des anticipations stimulant l'activité économique et les acquisitions immobilières. En cas d'échec les effets ne se feraient sentir qu'après les élections présidentielles.
- la dépréciation du dollar serait salubre pour les exportations étatsuniennes mais générerait une hausse des prix du pétrole. On ne peut pas baisser les salaires des étatsuniens mais on peut baisser les prix relatifs des produits made in USA,
- la Fed serait-elle la seule à avoir les moyens d'agir face à un Congrès totalement bloqué par l'incapacité des démocrates et des républicains à s'entendre sur les questions budgétaires et économiques,
- la décision de la Fed vient après celle de la BCE de rachat des obligations des pays de la zone euro en difficulté et ne soulèvera pas de réactions de protestation légitimes. En effet, les Etats-Unis utilise ce privilège d'avoir une monnaie nationale jouant un rôle international pour inonder le monde de dollars. La monnaie étatsunienne est à la fois une devise de facturation et réserve de changes.

On oublie dans tout cela la dette colossale des Etats-Unis qui a atteint 15 000 milliards de dollars. Ce pays remboursera ses créanciers en monnaie de singe. Seule la première puissance mondiale peut se permettre ce genre d'opération. Le dollar US est la seule monnaie nationale jouant un rôle international.

Conscient des limites de ces mesures, M. Bernanke a indiqué qu'elles n'étaient pas la "panacée" aux problèmes de l'économie américaine. Il avait déjà dit que la Fed pourrait agir sur le chômage conjoncturel mais n'avait aucune emprise sur le chômage structurel.

Comme lors des lancements des deux opérations Q1 et Q2, les pays émergents vont reprocher aux Etats-Unis de susciter des flux de capitaux déstabilisateurs. La crainte d'une inflation difficilement maîtrisable à terme et des complications quant à un retour à une politique monétaire normale s'expriment fortement outre atlantique.

La principale crainte est que ces liquidités ne chemineront pas vers l'économie réelle mais vers les marchés financiers et les produits dérivés ainsi que les matières premières. Comme on ne peut pas donner à boire à un âne qui n'a pas soif, l'américain moyen va-t-il se lancer dans des acquisitions immobilières et la consommation s'il n'a pas confiance en

l'avenir ? Les hausses des prix du pétrole, conséquence de cet excès de liquidité et de l'affaiblissement du dollar, vont grever les coûts de production et affaiblir le pouvoir d'achat des consommateurs.

Les pays non producteurs d'hydrocarbures risquent de subir les prix des produits pétroliers et des biens agricoles, ce qui créerait des tensions sur les budgets nationaux et des mouvements sociaux dans les pays en voie de développement.

Camille SARI